



السنة الثالثة والعشرون - العدد الفصلي الثالث 2005

خدمات الاستثمار

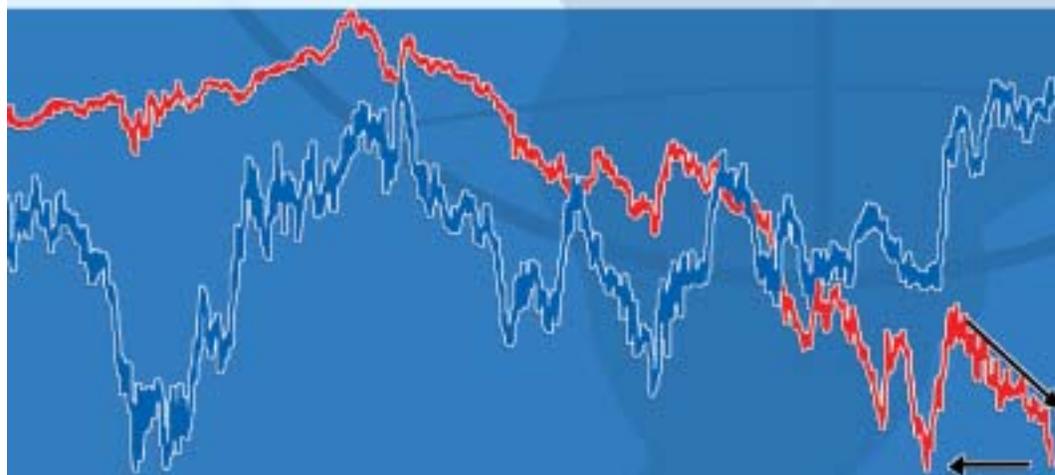
نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار امانة عربية نوبلة تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

● تقرير الاستثمار الدولي 2005

● تطورات الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية

● مؤشرات الحكومة الإلكترونية والتنافسية العربية

والتنمية البشرية 2005



فهرس المواضيع

3	الافتتاحية
4	أنشطة المؤسسة
5	مؤشرات
10	اتجاهات
17	صدر مؤخرًا

أغراض المؤسسة وأجهزتها

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الإقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة:

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهاءه عقد التصدير.
- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكمل لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

مجلس مساهمي المؤسسة:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسة العامة وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية والتقرير بشأن المسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام. ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً. يتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الاختصاصات إعداد النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث التي يقدمها المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية للمؤسسة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

يتكون مجلس الإدارة حالياً على النحو التالي:

رئيساً

سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني

عضوا

سعادة الأستاذ خالد عبدالرحمن المجحم

عضوا

سعادة الأستاذ علي رمضان شنيش

عضوا

سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي

عضوا

سعادة الأستاذ محمد علي طالب

عضوا

سعادة الأستاذ عبد اللطيف شعبان

عضوا

سعادة الأستاذ عبدالقادر محمد أحمد

عضوا

سعادة الدكتور محمد غسان الحبش

المدير العام:

السيد فهد راشد الإبراهيم

هيئات الضمان العربية تنهياً لاجتماعها العاشر

تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سلطنة عمان، لبنان، مصر والمغرب، وهيئة إقليمية هي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التي تضم في عضويتها 16 دولة عربية من أصل 34 دولة عضو.

وقد تم الاتفاق على أن يكون محور الاجتماع العاشر "العلاقة بين هيئات الضمان والمؤسسات التمويلية"، متطابقاً مع النتائج الطيبة التي حصدتها مبادرة ملتقيات آليات الضمان والتمويل، وتأكيداً على أهمية التمويل في تنمية الصادرات والاستثمارات ومدى علاقته بالضمان كأداة فعالة في تخفيض المخاطر التي يتعرض لها رأس المال. وسيبحث الملتقى الإشكاليات المتعددة التي تنجم عن هذه العلاقة منها إمكانية قيام الشركة المصدرة بتحويل حقها في قبض التعويض الذي قد تستحقه من هيئة الضمان إلى إحدى المؤسسات التمويلية لتسهيل حصولها على التمويل وتوفير السيولة اللازمة، وكيفية إفادة المؤسسات التمويلية مباشرة من التغطية التأمينية التي توفرها هيئات الضمان لعمليات ائتمان المشتري، وتعزيز خطابات الاعتماد والقروض والتأجير المالي من خلال إبرام عقود ضمان خاصة بكل نوع من هذه العمليات. وسيقدم خبيران دوليان خلال الملتقى المقبل ورقتي عمل حول علاقة الضمان بالتمويل، كما ستقدم المؤسسة دراسة مقارنة تستند إلى واقع النتائج المسجلة لدى كل هيئة، مع إتاحة المجال للوقوف على أهم المستجدات والمعوقات التي تواجهها كل هيئة عضو بما يمكن من التعرف على واقع سوق ضمان الصادرات في الدول العربية واستشراف آفاقها لتعميق الاستفادة من خدمات الضمان التي تصب في تعزيز التنمية الاقتصادية لدولها وتعمق من اندماجها في الاقتصاد العالمي.

والله الموفق،،،

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

نجحت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار عبر ما يقارب من ثلاثة عقود من الزمن في إقامة نظام عربي متكامل للضمان باعتبارها أول مؤسسة إقليمية على مستوى العالم شرعت في تقديم خدمات الضمان للاستثمارات العربية البينية ولائتمان الصادرات العربية.

وبإثناء هذه الفترة، وাকبت المؤسسة التطورات والمستجدات العالمية والإقليمية في سعيها لترسيخ صناعة الضمان في الوطن العربي وتمكين المستثمرين والمصدرين من الاستفادة القصوى من الخدمات التي تقدمها. وقد كثفت مؤخرًا نشاط عملياتها وبرنامجهما التسويقي الذي شمل بعثات ميدانية وندوات تعريفية، وتنظيم عدة ملتقيات لآليات الضمان والتمويل بالتعاون مع الشركة العربية للاستثمار، عقدت في كل من الجماهيرية العربية الليبية وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية وقريبا في الجمهورية اليمنية، إضافة إلى مشاركتها في عدد من الفعاليات الخاصة بجهود إعادة إعمار العراق وجنوب السودان، وعدد آخر من اللقاءات العربية البينية. وسعت المؤسسة إلى تقديم خدمات جديدة ومتنوعة ودراسة عقود جديدة للضمان كالتأجير المالي والمقاولات الإنشائية وضمن الخدمات وضمن المصارف لتلبية الطلب في السوق العربية، كما وقعت المؤسسة عدة مذكرات تفاهم مع الصندوق السعودي للتنمية والشركة المصرية لضمان الصادرات وصندوق ضمان صادرات إيران واتفاقية إطارية مع المصرف العراقي للتجارة. وواصلت المؤسسة تقديم خدماتها في مجالات بث الوعي الاستثماري وترويج الاستثمار وتنمية الموارد البشرية وتعزيز بيئة العمل من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

وفي ظل تنامي أهمية الضمان في تنمية الصادرات والاستثمارات الخارجية اللتين تعتبران من أهم ركائز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتسارع انفتاح الأسواق وتحريرها، وإدراكا من المؤسسة بأهمية دور الضمان في الاقتصادات العربية فقد أبرزت منذ أوائل الثمانينيات أهمية قيام الدول العربية

بإنشاء هيئات وطنية لضمان صادراتها إلى مختلف دول العالم. تلا ذلك قيام المؤسسة بعرض آلية للتعاون والتنسيق بين هيئات الضمان الوطنية، تمثلت في إنشاء ملتقى هيئات الضمان العربية والذي عقد أول اجتماعاته في القاهرة عام 1993 وتم خلاله إقرار الإطار التنظيمي للملتقى، تلاه اجتماع في الجمهورية التونسية عام 1994 شهد وضع إطار لتحديد أفاق التعاون بين المؤسسة وهيئات الضمان الوطنية في مجال تأمين المخاطر غير التجارية للصادرات العربية البينية (قبل توسيع غطاء الضمان ليشمل الصادرات العربية لجميع أسواق العالم عام 2001) وخاصة في مجالي التأمين المشترك واتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية. وعقد الملتقى الثالث في المملكة المغربية عام 1995 وكان محوره الرئيس الإجراءات القانونية الخاصة بالتعويض والاسترداد. وتوالى بعد ذلك عقد ستة ملتقيات في كل من دولة الكويت عام 1996 (الأسس والمعايير لأقساط ضمان ائتمان الصادرات ونوعية المعلومات الائتمانية المطلوبة)، سلطنة عمان عام 1997 (أساليب تسويق خدمات ضمان ائتمان الصادرات)، المملكة الأردنية الهاشمية عام 1998 (تطوير منتجات الضمان)، دولة الكويت عام 2000 (مستجدات صناعة الضمان)، المملكة العربية السعودية عام 2001 (المعلومات الائتمانية)، الجمهورية التونسية عام 2002 (أهمية المعلومات التجارية).

ويستعد أعضاء ملتقى هيئات الضمان العربية لعقد اجتماعهم العاشر في مقر المؤسسة بدولة الكويت خلال الفترة من 9 إلى 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 2005. ويضم الملتقى في الوقت الحاضر احد عشر عضوا إضافة إلى المؤسسة، منها عشر هيئات ضمان وطنية تنتمي إلى تسع دول عربية هي الأردن،

• عمليات الضمان

على صعيد ضمان ائتمان الصادرات، أبرمت المؤسسة خلال الربع الثالث من العام (13) عقداً توزعت على: (3) عقود ضمان ائتمان شاملة و(10) عقود ضمان ائتمان صادرات محددة، بالإضافة إلى (31) ملحقاً بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 65 مليون دولار أمريكي. وقد استفاد من هذه الضمانات (11) شركة مصدرة تنتمي إلى (6) دول عربية، وبلغ عدد الدول المستوردة (5) دول منها (3) دول غير عربية. كما تسلمت المؤسسة (20) استفساراً عن آليات الضمان من (6) شركات مصدرة من عدة دول عربية ومن شركة عربية - أجنبية مشتركة.

أما على صعيد ضمان الاستثمار فقد أبرمت المؤسسة خلال الفترة نفسها (4) عقود لضمان استثمارات عربية بينية بقيمة 78,8 مليون دولار أمريكي، وشمل الضمان مشاريع منفذة في قطاع العقارات والصناعة والاتصالات في كل من جمهورية السودان والجمهورية اليمنية والجمهورية العربية السورية من قبل (4) مستثمرين من كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وشركة عربية - أجنبية مشتركة. كما تسلمت المؤسسة (8) استفسارات عن ضمان الاستثمار من مستثمرين من (7) دول عربية ومن شركة عربية - أجنبية مشتركة لضمان استثمارات في قطاع الخدمات وذلك في (4) دول عربية مختلفة.

• الجهود التسويقية لخدمات الضمان:

استمراراً لجهود المؤسسة التسويقية بهدف التعريف بخدمات الضمان التي

تقدمها، نظمت مهمة تسويقية خلال الربع الثالث من العام إلى كل من بريطانيا وفرنسا تم خلالها زيارة عدد من المؤسسات التمويلية الهامة وكبرى شركات إعادة التأمين المختصة في ضمان ائتمان الصادرات. كما قامت بعثة من المؤسسة بزيارة عمل إلى كل من القاهرة والخرطوم للباحث حول مواضيع ضمان الاستثمارات العربية وزيادة أسقف البنوك السودانية المعتمدة لدى المؤسسة.

• مشاركة في مؤتمر

شاركت المؤسسة في الملحق الدولي الأول للاستثمار والتجارة في السودان 2005 الذي عقد في الخرطوم خلال الفترة 13-15 سبتمبر 2005، تحت شعار "استثمر في السودان". وقد قدم ممثل المؤسسة ورقة عمل تناولت "خدمات الضمان ودورها في تنمية الاستثمارات".

• ملخص باللغة الإنجليزية لمناخ الاستثمار 2004

قامت المؤسسة، وللمرة الأولى بإصدار ملخص باللغة الإنجليزية لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004 والذي تصدره المؤسسة سنوياً منذ عام 1985، وقد تم تحميل المعلومات على الموقع الشبكي للمؤسسة (www.iaigc.org) وتوزيعه على عدة أطراف شملت منظمات إقليمية ودولية كانت قد أبدت اهتماماً بالحصول على المعلومات باللغة الإنجليزية.

• المركز الإلكتروني للترويج للاستثمار

أنجز فريق العمل لدى المؤسسة

الخاص بمشروع تعريب محتوى المركز الإلكتروني للترويج للاستثمار الذي تديره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) على شبكة الانترنت (www.fdipromotion.com)، ترجمة النماذج التسعة التي تتضمنها حزمة أدوات الترويج للاستثمار. وما زال العمل جارياً على مراجعة هذه المادة وتوحيد المصطلحات المستخدمة في إطار مسرد (glossary) يجمعها، وترجمة المواد الإضافية الخاصة بمعلومات مرتبطة بمجال الترويج. وقد صدر الكتيب التعريفي بالمركز الإلكتروني باللغة العربية خلال هذه الفترة، تمهيداً لتوزيعه عند الإعلان عن الانطلاق الرسمي للنسخة العربية في العام المقبل.

• المؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (مرام 11)

خاطبت المؤسسة (9) هيئات لتشجيع الاستثمار العربية بشأن تأكيد مشاركتها في تقديم عروض قطرية حول مناخ الاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة في قطاعات الأولوية، كما تابعت الاتصالات المباشرة مع هذه الأطراف في الشأن ذاته. وتجدر الإشارة إلى أن (مرام 11) يتوقع أن يتميز عن المؤتمرات العشرة السابقة لكونه يركز على دور هيئات تشجيع الاستثمار والفرص الاستثمارية في تفعيل جاذبية الموقع الاستثماري للقطر خاصة وأن المؤتمر يعقد تحت شعار "النهوض بالاستثمار الخاص وآليات الترويج". وقد أبدت عدة شركات وهيئات تشجيع استثمار أجنبية (منها هيئة تشجيع الاستثمار في جنوب أفريقيا) اهتماماً بالمشاركة في مثل هذا المؤتمر، ستوجه إليها الدعوة لاحقاً.

مؤشر الحكومة الالكترونية

- **تعريف الحكومة الالكترونية**
عرف البنك الدولي الحكومة الالكترونية (E-Government) بأنها تحول المؤسسات الحكومية إلى الاستخدام المتكامل والمكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين، خاصة قطاع رجال الأعمال المحلي والأجنبي، بشكل أفضل وأسرع وأدق، بغض النظر عن الموقع الجغرافي داخل القطر. ومن هنا يمكن تلخيص أهداف التحول إلى الحكومة الالكترونية في القطر بالاتي: تحسين التفاعل مع رجال الأعمال ومجتمع الصناعة، توفير الشفافية في الأداء، تخفيض النفقات، تبسيط الإجراءات، وتعزيز قناعة المواطن بدور المؤسسات الحكومية الايجابي في تسهيل معاملاته التي تطل جميع جوانب حياته بشكل عام. وبحسب مصادر البنك الدولي فان تحقيق هذه الأهداف يؤدي إلى مجموعة من **النتائج الاجتماعية والاقتصادية** المرغوبة منها: تحجيم المركزية في الخدمات، القضاء على الفساد (رشوة، محسوبية، بيروقراطية)، التخلص من تضارب البيانات، تنظيم واستغلال المخزون وتنظيم المشتريات وتسجيل العقارات مما يترتب عليه تحقيق عوائد تتمثل بوفورات اقتصادية من خلال توفير الوقت وساعات العمل المهدورة. ويرتبط التحول إلى خدمات الحكومة الالكترونية بوجود بنية تحتية أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل جميع أجهزة وأدوات الاتصال والبرمجيات والموارد البشرية المدربة.
- **وضع الدول في مؤشر الحكومة الالكترونية**
أصدرت الأمم المتحدة بالتعاون مع الجمعية الأمريكية للإدارة العامة (ASPA) عام 2001 تقريراً تضمن مؤشرات ترتيب الدول على مستوى العالم في مجال تطبيق التحول إلى الحكومة الالكترونية، وأشار التقرير إلى العلاقة الواضحة بين التفوق الاقتصادي ومدى فاعلية الحكومة الالكترونية. وقد حلت الولايات المتحدة في المركز الأول تلتها كل من استراليا، نيوزيلندا، سنغافورة، النرويج، كندا، المملكة المتحدة، هولندا، الدنمارك وألمانيا في المراكز من 2 إلى 10 على التوالي.
- **وضع الدول العربية في مؤشر الحكومة الالكترونية**
دخل في المؤشر 7 دول عربية حلت الإمارات بينها في المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية، تلتها الكويت، البحرين، لبنان، قطر، مصر وجيبوتي على التوالي. وقد صنف المؤشر كلاً من (الإمارات، الكويت والبحرين) ضمن قائمة أعلى الدول تطبيقاً للحكومة الالكترونية، بينما حلت (لبنان، قطر، مصر، جيبوتي) ضمن قائمة الدول متوسطة التطبيق للحكومة الالكترونية.

مؤشر الحكومة الالكترونية في الدول العربية

ملاحظات	المؤشر	الدولة	التسلسل
قائمة اعلى الدول تطبيقاً للحكومة الالكترونية	2.17	الإمارات	1
	2.12	الكويت	2
	2.04	البحرين	3
قائمة الدول متوسطة التطبيق للحكومة الالكترونية	2.00	لبنان	4
	1.83	قطر	5
	1.73	مصر	6
	1.35	جيبوتي	7

وتجدر الإشارة إلى جهود المنظمة العربية للتنمية الإدارية في إصدار التقرير السنوي الأول 2005 حول الحكومة الالكترونية في الوطن العربي، كما اصدر الجهاز الفني المركزي لمشروع تطبيق استخدام التكنولوجيا

مؤشر الحكومة الالكترونية على مستوى العالم

التسلسل	الدولة	رصيد المؤشر
1	الولايات المتحدة الأمريكية	3.11
2	استراليا	2.60
3	نيوزيلندا	2.59
4	سنغافورة	2.55
5	النرويج	2.55
6	كندا	2.52
7	المملكة المتحدة	2.52
8	هولندا	2.51
9	الدانمارك	2.47
10	ألمانيا	2.46

في الأعمال الحكومية في دولة الكويت
العدد الأول من النشرة الدورية " الكويت
الإلكترونية " .

• لمحات حول وضع الحكومة الإلكترونية في الدول العربية

يتفاوت تسارع خطوات الدول العربية نحو التحول إلى خدمات الحكومة الإلكترونية، إذ تستعد الأردن لإطلاق مشروع "بوابة الحكومة الإلكترونية"، بينما أنهت الإمارات المرحلة الأولى من مشروع "الحكومة الإلكترونية الاتحادية"، وبدأت السعودية عمليات "التصديق الإلكتروني" عبر الغرف التجارية الصناعية للحد من عمليات تزوير تصديقات الوثائق ولسرعة إنجازها، فيما ترى أطراف أخرى (الكويت) أن الحكومة الإلكترونية ليست نهاية المطاف بل مجرد خطوة نحو تحقيق هدف أبعد وهو الكويت الإلكترونية (E-Kuwait)، وعليه اهتمت الكويت بوضع استراتيجية وطنية لمجتمع المعلومات، أخذت بالاعتبار إعلان المبادئ الذي صدر عن المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت في جنيف عام 2003، خاصة فيما يتعلق بمفهوم الشراكة بين الأطراف الثلاثة أصحاب المصلحة: القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وبسهولة الحصول على المعلومة والمعرفة، ويوجد حالياً في مصر حوالي 50 خدمة حكومية متوافرة عن طريق الإنترنت منها إصدار رخص القيادة واستصدار شهادات الميلاد وتنسيق القبول في الجامعات الحكومية عن طريق مكتب التنسيق الإلكتروني وخدمة تسجيل الأراضي والتي تنتشر بالتدريج في جميع المناطق وخدمة "الحي" كما خصص موقع لجمارك الإسكندرية على الانترنت. إلا أن مشروع

والاتصالات ضمن قطاعات الأولوية في إطار حملتها الجديدة "مصر تفتح أبوابها للاستثمار"، وتجدر الإشارة أن هناك 1415 شركة محلية وعالمية تعمل في هذا القطاع في مصر وقد بلغت الاستثمارات فيه خلال الأعوام الثلاثة الماضية نحو 3 مليارات دولار، وقد ولجت الشركات المصرية قطاع تطوير البرامج للغير (outsourcing)، ويتوقع مختصون أن تحقق صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر نحو 4 ملايين دولار كعائدات منتظرة خلال 2005. وقد بلغ الإنفاق السنوي في السعودية في قطاع تكنولوجيا المعلومات 2,1 مليار دولار بما نسبته 40% من مجمل الإنفاق في دول الخليج على هذا القطاع. وتم مؤخراً إطلاق أول شركة سعودية مساهمة للاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف المساهمة في تنمية الصناعات المعرفية في السعودية والامتداد لدول الخليج والمنطقة، برأس مال 267 مليون دولار سيطرح 40% منه للاكتتاب العام لاحقاً، وكانت البحرين قد استضافت (سبتمبر 2005) الملتقى الدولي الثالث حول فرص الاستثمار في قطاع التكنولوجيا في السوق العربية والذي يتوقع أن يزيد حجمه على 300 مليون دولار سنوياً، واستضافت سوريا (سبتمبر 2005) مؤتمر الشام الدولي الثالث للمعلوماتية بمشاركة عربية ودولية واسعة سلط الضوء على قضايا عديدة منها الفجوة الرقمية ومجتمع المعلومات والاستثمار في تقنيات الاتصالات والمعلومات. ومن ناحية أخرى تم في دبي تخصيص جائزة "أفضل رائد أعمال عربي في حقل التكنولوجيا" من قبل المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية.

الحكومة الإلكترونية ليس ممهد الطريق بالكامل إذ ان ترسخ البيروقراطية بحاجة إلى معالجة جذرية وكذلك إلى تعزيز الثقة في الخدمات الحكومية الإلكترونية والقبول بها كما أن وجود معوقات في بعض الدول العربية يحد من انتشار الحكومة الإلكترونية أهمها انتشار الفقر والأمية، الرغبة في مراعاة الخصوصية، ضعف قبول ثقافة التغيير، غياب الدعم المادي والمعنوي، وقصور في البنية التحتية الرقمية خاصة انتشار أجهزة الحاسوب.

وقد تبنت الدول العربية خلال مشاركتها في الاجتماع التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات المقرر عقدها في تونس (نوفمبر 2005) رؤية عربية موحدة حول عدة قضايا منها الحكومة الإلكترونية، وتستعد الدول العربية كي تروج لأقطارها كموئل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع من خلال هذه القمة، التي يتوقع أن يشارك بها العديد من شركات التكنولوجيا والاتصالات العالمية.

كما تزايد الاهتمام بالاستثمار في تقنيات المعلومات والبرمجيات واعتباره احد قطاعات الأولوية. ففي مصر تم إعداد خطة خماسية لتنمية صناعة البرمجيات كما تم تشكيل مجلس تصديري للبرمجيات وصناعة التكنولوجيا المتقدمة في إطار وزارة التجارة الخارجية والصناعة، إضافة إلى ذلك قام وفد مصري بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لجذب استثمارات جديدة تقارب المليار دولار في قطاع التكنولوجيا. كما أعلنت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (جافي) أنها وضعت قطاع تكنولوجيا المعلومات

الذكية (غطت 38 مدرسة) وستغطي المرحلة الثانية 40 مدرسة على مستوى المحافظات كما يجري الإعداد لمشروع لربط المدارس الإعدادية بالإنترنت فائق السرعة مع القطاع الخاص في الإسكندرية، وفي مدينة نصر تم تدشين أول مكتبة عربية على الإنترنت. وقرر اتحاد منتجي البرمجيات التعليمية والتجارية في مصر تأسيس مركز الجودة والتميز للبرمجيات التعليمية والتطبيقات التجارية والمحتوى، ويندرج تحت هذا الاتحاد 272 جمعية في 16 محافظة كما تأسست جمعية لقانون الإنترنت في مصر وهي الأولى من نوعها، من جهة أخرى أطلقت مبادرة " جودة البرمجيات والأنشطة الإلكترونية في الأردن، لغرض تأهيل العاملين في صناعة تكنولوجيا المعلومات في كيفية مواكبة المواصفات العالمية للجودة في هذا القطاع.

لإبراز دور التجارة الالكترونية وأهميتها في اقتصادات دول الخليج. ولجهة التطبيقات والاستخدامات الالكترونية الأخرى، أعلن في وادي السيلكون في دبي أنه سيتم إنشاء مركز لتطوير تصاميم أشباه الموصلات بكلفة 1,3 مليار دولار. وكان قد أطلق في أبو ظبي برنامج "المعلم الالكتروني" لتأهيل المعلمين، كما أطلقت فيها شركة انتل العالمية مبادرة كلية "انتل للبرمجيات" في الشرق الأوسط للتدريب المتخصص والتعليم الالكتروني، تزامن ذلك مع تزايد الدعوة لمحو الأمية التقنية في الدول العربية. وأطلقت وزارة الاتصالات في مصر مبادرة جديدة لدعم صناعة المحتوى العربي الرقمي وقد تم إنجاز المرحلة الأولى من مشروع المدارس

كما أعلن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عن عزمه إقامة منطقة تكنولوجية عربية للنهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي وتحويل شعوبه من متلقين إلى صناع للمعرفة التكنولوجية وإنشاء سوق الكترونية عربية مشتركة لدعم التجارة العربية مع الأسواق الالكترونية العالمية. كما يجري إعداد اتفاقية للتوقيع الإلكتروني المتبادل بين الدول العربية علما بأن حجم عمليات التجارة الالكترونية عالميا يقدر بنحو 3,8 مليار دولار في 2004، منها حصة التجارة الالكترونية للولايات المتحدة لوحدها حوالي 1,6 مليار دولار. وتستعد الإمارات في نوفمبر 2005 لاستضافة مؤتمر التجارة الالكترونية الخليجي الأول

مؤشرات

مؤشر التنافسية العربية 2005

الكلية، المؤسسات العامة، البنية التحتية الرقمية، كما هو مبين في الجداول التالية .

تجدر الإشارة إلى أن تقرير التنافسية العربية سلط الضوء على أهم المشكلات والتحديات التي تواجه الدول العربية منها الفقر، البطالة، ضعف الحوكمة (الإدارة الرشيدة) عدم مواكبة نظم التعليم وضآلة حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك القضايا السياسية والأمنية التي تأثرت بها المنطقة خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر وما تلاها من مستجدات. وطرح التقرير بعض المسارات والحلول الممكنة

مؤشر التنافسية العربية في إطار أدائها في مؤشر النمو للتنافسية الذي يستند إلى عشرة مكونات (مؤشرات الدخل، مؤشرات الاقتصاد الكلي، البنية التحتية الرقمية، التعليم والصحة والعمالة، نوعية المؤسسات العامة، البيئة التنافسية المحلية، تكوين التجمعات الإنتاجية، استراتيجيات وأداء الشركات، المعايير البيئية)، يندرج ضمنها 169 عنصرا فرعيا. ويستند تقييم هذه المكونات إلى الرصيد الذي تسجله ما بين 1 إلى 7 نقاط بحيث كلما ارتفع الرصيد دل ذلك على أداء أفضل. وقد رتبت الدول العربية في التقرير وفق رصيده المسجل في المؤشرات الفرعية الثلاثة: الاقتصاد

صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العربية للعام 2005 الذي غطى (15) دولة عربية وهو الإصدار الثاني بعد التقرير الأول عام 2002، والذي يعتبر احد التقارير الإقليمية التي يصدرها المنتدى وتغطي مناطق جغرافية مختلفة، وتشكل هذه التقارير روافد مكملة لتقرير التنافسية العالمي ويستفاد منها كأداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار وتقييم الأداء التنافسي للدول. واستند التقرير إلى مسح ميداني نفذ على عينة مختارة. دخلت (12) دولة عربية فقط في

المؤشر الفرعي الخاص بالبنية التحتية الرقمية

الدولة	الترتيب عربيا	الرصيد
الإمارات	1	4.73
قطر	2	4.61
البحرين	3	4.50
الأردن	4	4.03
تونس	5	3.87
السعودية	6	3.83
مصر	7	3.68
لبنان	8	3.62
سلطنة عمان	9	3.56
المغرب	10	3.31
اليمن	11	2.85
الجزائر	12	2.67

2002 وقعه على دول المنطقة إذ تم على أثره تأسيس مجلس الأعمال العربي في يونيو 2003 الذي حدد مهمته الأساسية في "تعزيز التنافسية العربية" ويضم في عضويته 80 من كبار رجال الأعمال العرب.

المؤشر الفرعي الخاص بمكون المؤسسات العامة

الدولة	الترتيب عربيا	الرصيد
قطر	1	6.06
سلطنة عمان	2	5.84
الإمارات	3	5.82
البحرين	4	5.56
الأردن	5	5.43
تونس	6	5.14
المغرب	7	4.75
السعودية	8	4.74
الجزائر	9	4.13
مصر	10	4.10
لبنان	11	3.86
اليمن	12	3.51

الإصلاح المالي، تنمية المؤسسات، تحسين مناخ الاستثمار. كما أوصى التقرير بتمكين المرأة العربية وتفعيل مشاركتها في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. وقد كان لتقرير التنافسية العربية الأول عام

المؤشر الفرعي الخاص بمكون الاقتصاد الكلي

الدولة	الترتيب عربيا	الرصيد
قطر	1	5.46
الإمارات	2	5.11
سلطنة عمان	3	5.10
البحرين	4	4.68
السعودية	5	4.59
تونس	6	4.53
الأردن	7	4.24
الجزائر	8	4.23
المغرب	9	4.15
مصر	10	3.90
اليمن	11	3.08
لبنان	12	3.07

بالنظر للأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها هذه المنطقة شملت تعزيز مسار الإصلاح الاقتصادي وتنمية دور القطاع الخاص، زيادة حجم الاستثمار، خلق فرص العمل، الاندماج في الاقتصاد العالمي،

مؤشرات

مؤشر التنمية البشرية 2005

التعليم المدرسي الرسمي لجميع المراحل حتى المرحلة الثانوية أو ما يعادلها (المعرفة)، إجمالي الناتج المحلي للفرد وفق تعادل القوة الشرائية (مستوى المعيشة). ويعبر عن مستوى الأداء في كل مؤشر فرعي بقيمة تتراوح ما بين صفر

التنمية البشرية في العالم على المدى البعيد. وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة التنمية البشرية من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية، وتقاس بمتوسط العمر للفرد (حياة طويلة وصحية)، نسبة تعليم الكبار ونسبة

صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير الخامس عشر للتنمية البشرية تحت شعار "التعاون الدولي في مفترق طرق: المساعدات والتجارة والأمن في عالم غير عادل". ويعتبر مؤشر التنمية البشرية أداة هامة لقياس توجهات

الرئيسي على موضوع "العدالة والتنمية"، إذ يشير التقرير إلى أن تحقيق العدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي أمران مكملان لبعضهما بعضاً على المدى البعيد وأن عدم المساواة في الفرص يمثل خسارة وضرر لجهة التنمية المستدامة وجهود محاربة الفقر. ويعتبر التقرير بوجه عام أداة إرشادية تعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يطرح رؤية عملية ليفيد منها صناع القرار والتنفيذيون والاقتصاديون وجميع المعنيين بالتنمية الاقتصادية على صعيد قطري وعالمي. يشتمل التقرير على ثلاثة أجزاء تتناول الأدلة على وجود عدم العدالة بالفرص داخل الدول وفيما بينها، الأسباب التي تجعل من العدالة قضية هامة من خلال مناقشة التأثير والدوافع، دور العمل الجماعي في تمهيد الطريق أمام الأنشطة السياسية والاقتصادية. قدم التقرير عدة توصيات تدعو الدول المتقدمة الغنية إلى توفير المزيد من العدالة والتقليل من عدم المساواة العالمية التي تضر بالدول الأقل نمواً والفقيرة من خلال إزالة العوائق أمام تجارة هذه الدول إلى الدول المتقدمة، المرونة في استقبال المهاجرين من الدول النامية، وتقديم المزيد من الدعم الفعال من المساعدات التنموية الرسمية للدول الفقيرة. ومن جانبها على الدول النامية تحسين الوصول لخدمات الرعاية الصحية، التعليم، الوظائف، رؤوس الأموال وحقوق تملك الأراضي، الحرية السياسية، القضاء على التفرقة بين الجنسين، وتجهيز البنية التحتية الملائمة.

بوركينافاسو، سيراليون وأخيراً النيجر. وصنفت الدول التي دخلت المؤشر إلى دول ذات تنمية بشرية مرتفعة (57 دولة منها 4 دول عربية)، دول ذات تنمية بشرية متوسطة (88 دولة منها 12 دولة عربية)، ودول ذات تنمية بشرية منخفضة (32 دولة منها 3 دول عربية).

وفي السياق ذاته، صدر عن البنك الدولي التقرير السنوي الثامن والعشرون للتنمية الدولية 2006، ويغطي 200 دولة في العالم. وقد ركز تقرير هذا العام في محوره

إلى 1، ثم تحتسب قيمة المؤشر المركب من متوسط قيم المؤشرات الفرعية الثلاثة.

وقد حلت النرويج في مقدمة الدول التي تدخل في المؤشر عام 2005 (177 دولة) يليها في المراكز العشر الأوائل كل من أيسلندا، استراليا، لوكسمبورج، كندا، السويد، سويسرا، إيرلندا، بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية، على التوالي. فيما حلت في المراكز العشرة الأخيرة كل من موزمبيق، بوروندي، أثيوبيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا بيساو، تشاد، مالي،

وضع الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية 2005

	الترتيب عالمياً		الدولة	الترتيب عربياً
	2004	2005		
تنمية بشرية مرتفعة	47	40	قطر	1
	49	41	الإمارات	2
	40	43	البحرين	3
	44	44	الكويت	4
تنمية بشرية متوسطة	58	58	ليبيا	5
	74	71	سلطنة عمان	6
	77	77	السعودية	7
	80	81	لبنان	8
	92	89	تونس	9
	90	90	الأردن	10
	102	102	فلسطين	11
	108	103	الجزائر	12
	106	106	سوريا	13
	120	119	مصر	14
تنمية بشرية منخفضة	125	124	المغرب	15
	139	141	السودان	16
	154	150	جيبوتي	17
	149	151	اليمن	18
	152	152	موريتانيا	19

تطورات الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية

ما نسبته 92% منها، وتوزعت على مشاريع صناعية (60%)، تليها مشاريع في قطاع الخدمات (18,3%)، ومشاريع تجارية (11,6%)، والنسبة المتبقية لقطاعات أخرى.

• اليمن

أعلنت الهيئة العامة للاستثمار (جيا) عن ترخيص 186 مشروعاً بقيمة 46 مليار ريال (نحو 249 مليون دولار أمريكي) خلال النصف الأول من عام 2005، توزعت على 29 مشروعاً صناعياً بتكلفة استثمارية قيمتها 25 مليار ريال، 41 مشروعاً في قطاع الخدمات بتكلفة استثمارية قيمتها 13 مليار ريال، 26 مشروعاً في قطاع السياحة بتكلفة استثمارية قيمتها 4 مليارات ريال، 13 مشروعاً في القطاع الزراعي بتكلفة استثمارية قيمتها حوالي مليار ريال، و7 مشروعات في قطاع الأسماك بتكلفة استثمارية قيمتها 0,7 مليار ريال.

• سوريا

أعلن مكتب الاستثمار الاجنبي في سوريا أن عدد المشاريع التي تم الترخيص لها منذ بدء العمل بقانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته ولغاية النصف الأول من عام 2005 قد بلغ 4041 مشروعاً، بقيمة استثمارية تقدر بنحو 757 مليار ليرة (نحو 15 مليار دولار)، احتلت المشاريع الصناعية المرتبة الأولى من حيث التكلفة الاستثمارية، إنما من حيث عدد المشاريع احتل قطاع النقل المرتبة الأولى (2446 مشروعاً) يليه القطاع الصناعي (1482 مشروعاً)، ثم القطاع الزراعي (101 مشروع). ومن جهة أخرى أفاد مكتب الاستثمار الاجنبي بأن حجم الاستثمارات المشمولة بقانون الاستثمار رقم 10 للنصف الأول من عام 2005 لوحده بلغ

تواصل نشرة ضمان الاستثمار متابعة عامة للمستجدات التي تشهدها البيئة الاستثمارية في الدول العربية وفق محاور تعنى بحجم واتجاهات التدفقات الاستثمارية والقطاعات الجاذبة للاستثمار والعلاقات الإقليمية والتطورات النوعية لجهة تبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لحسن التخطيط الاستراتيجي على مستوى القطر ومستوى المنشأة وفي هذا الإطار ندرج تلك المستجدات التي رصدتها المؤسسة خلال الربع الثالث من العام.

تدفقات استثمارية للدول العربية...

• السعودية

أعلنت الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية (ساجيا) أن الاستثمارات المرخصة بلغت خلال النصف الأول من عام 2005 ما مجموعه 65,4 مليار ريال سعودي (نحو 17,4 مليار دولار) مقارنة مع استثمارات بلغت 3,7 مليار ريال (نحو مليار دولار) للفترة ذاتها من العام 2004. وقد أنجزت (ساجيا) بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) مسحا نموذجيا لرصد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والمنفذة فعلياً في المملكة في إطار مشروع إقليمي تديره الاسكوا لتأسيس نظم موحدة لجمع وتنسيق البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من الدول العربية منها السعودية.

• الأردن

أعلنت مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية (جيب) أن الاستثمارات المباشرة للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار ارتفعت بنسبة 125% خلال النصف الأول من عام 2005 بالمقارنة مع

الفترة ذاتها للعام السابق. وبلغت قيمة هذه المشاريع 456 مليون دينار (نحو 651 مليون دولار)، كما أعلنت انه قد تمت الموافقة على مجموعة من الاستثمارات الكبرى في مجالات الطاقة والتعدين والنقل والإنشاءات والمقاولات تصل قيمتها إلى 2,3 مليار دولار. ومن جهة أخرى، أعلنت مؤسسة المناطق الحرة أن الاستثمارات الأجنبية في 27 منطقة حرة عامة وخاصة بلغت ما نسبته 24,8% بقيمة 500 مليون دولار من إجمالي الاستثمارات في هذه المناطق (نحو 2,02 مليار دولار) منذ إنشائها وحتى منتصف عام 2005.

• تونس

أعلنت وكالة النهوض بالاستثمار التونسية (فيبا) أن الاستثمارات الأجنبية خلال سبعة الشهور الأولى من عام 2005 بلغت حوالي 486 مليون دينار تونسي (نحو 382 مليون دولار)، منها 356 مليون دولار استثمارات مباشرة و26 مليون دولار استثمارات محفظة. كما أعلنت مديرية المنطقة الحرة في بنزرت أن عدد المشاريع التي استقطبتها المنطقة منذ إنشائها في عام 1996 بلغت 60 مشروعاً بقيمة 130 مليون دولار شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الاستثمار الخاص، طرحت وزارة النقل السورية إنشاء 3 طرق دولية وفق نظام (البوت) تقدر تكاليفها بنحو 1,2 مليار دولار. أما في مصر فقد فتحت الحكومة الباب أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي لتأجير خطوط السكك الحديدية بتخصيص عملية التشغيل عوضاً عن طرح الأصول للبيع، وفي هذا الإطار تم الاتفاق بين وزارة النقل وإحدى الشركات الإيطالية المتخصصة وشركة مصرية سياحية لتأسيس شركة لتشغيل الخط السياحي من الإسكندرية إلى المناطق السياحية والأثرية في مصر باستثمارات تبلغ نحو 70 مليون جنيه (نحو 13 مليون دولار).

أما بالنسبة لقطاع التأمين، فقد أعلنت الهيئة المصرية للرقابة على التأمين عن فتح الباب أمام القطاع الخاص للمساهمة في شركات التأمين المملوكة للدولة. كما أعلن في سوريا عن فتح هذا القطاع للاستثمار الخاص.

تنامي الاستثمارات العربية في الخارج...

في إطار عولمة نشاطها واصلت الشركات العربية سعيها لإقامة مشاريع أو تأسيس شركات جديدة أو شراء حصص في شركات قائمة خارج أقاليمها وفي مجالات مختلفة شملت عدة قطاعات منها الصناعة والسياحة والاتصالات والعقارات والمصارف وغيرها، ففي قطاع النفط والغاز أعلن عن قيام الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية بشراء حصة تعادل 35% من مشروع التنقيب عن الغاز والنفط وسط الفلبين، ووقعت شركة سوناطراك الجزائرية مع إحدى الشركات الكورية اتفاقاً يتيح للأولى تخزين مليوني برميل للنفط في مستودعات الشركة الكورية مقابل منحها حق شراء الكمية بالكامل، وحددت الاتفاقية أوجه تعاون أخرى في مجال الحفر والاستكشاف. وفي مجال العقار، قامت شركة كويتية بشراء قطعة أرض بقيمة 50 مليون دولار في مالطا

خاصة للطيران المدني بممارسة نشاطها وكذلك في الكويت.

وفي قطاع الاتصالات، تم في الأردن منح رخصة لشركة اتصالات دولية برأس مال كويتي لتقديم خدمات الاتصالات الدولية الثابتة بما في ذلك خدمات الصوت عبر بروتوكول الإنترنت وخدمة التراسل للمعطيات، ويأتي منح هذه الرخصة في إطار التحرير الكامل لقطاع الاتصالات في الأردن. وفي إطار تحرير قطاع الاتصالات أيضاً اختتمت في سلطنة عمان عملية اكتتاب أسهم شركة عمانتل التي طرح منها ما نسبته 30% من رأس مال الشركة للاكتتاب العام. وفي الإمارات تم إنهاء احتكار مؤسسة الإمارات للاتصالات حين أصدرت اللجنة العليا لتنظيم قطاع الاتصالات ترخيصاً لشركة اتصالات جديدة لتقديم خدمات الاتصالات برأس مال يبلغ نحو 1,1 مليار دولار تساهم حكومة الإمارات فيها بنسبة 40%، وفي المغرب أعلنت الوكالة المغربية لتقنين الاتصالات عن منحها رخصة ثانية لشبكة الهاتف الثابت في خطوة لتكريس تحرير سوق اتصالات الهاتف الثابت لتكتل اسباني يعمل أيضاً في مجال الهاتف الخليوي في المغرب.

أما في إطار فتح القطاع المصرفي للاستثمار الخاص، فقد أعلن في ليبيا عن اتمام عملية بيع أول مصرف حكومي للقطاع الخاص وعن عملية تقييم لبنك ثان من أجل بيعه في إطار خطة الحكومة تخصيص خمسة مصارف جزئياً قبل نهاية العام الجاري، بحيث سيتم السماح للبنوك الأجنبية بتملك ما نسبته 50% من قيمة هذه المصارف.

ولجهة فتح قطاع التعليم العالي أمام الاستثمار الخاص، صدر في سوريا مرسوم رئاسي بإقامة جامعة سورية ألمانية بمساهمة مستثمرين سوريين وإحدى الجامعات الألمانية.

وفي مجال فتح قطاع النقل امام

124,1 مليار ليرة (نحو 2482 مليون دولار) تعود إلى 348 مشروعاً توزعت بشكل رئيسي على قطاع النقل (194 مشروعاً)، قطاع الصناعة (134 مشروعاً منها 35% صناعات الغزل والنسيج والأقمشة والألبسة و28% صناعات غذائية)، وقطاع الزراعة (19 مشروعاً). وشهد الربع الثالث للمرة الأولى الموافقة وفقاً لأحكام القانون رقم 10 على إقامة مشروع عقاري بتكلفة تقدر بنحو 115 مليون دولار.

فتح قطاعات جديدة للاستثمار...

في ظل الاتجاه العام لتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية والاستثمار واصلت الدول العربية فتح قطاعات جديدة للاستثمار الخاص وتفعيل برامج الخصخصة، ففي مجال فتح قطاع الكهرباء والمياه للاستثمار الخاص، أعلنت السعودية عن البدء بالتشغيل التجاري لأول محطة خاصة لإنتاج الطاقة الكهربائية وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (البوت) بكلفة استثمارية تزيد على 200 مليون دولار وطاقة إنتاجية مقدارها 250 ميغاوات، وضمن إطار برنامج حكومة أبو ظبي لخصخصة قطاع المياه والكهرباء أعلن عن توقيع اتفاقية تمويل بقيمة 2,18 مليار دولار بين هيئة مياه وكهرباء أبو ظبي وعدة مصارف محلية وإقليمية ودولية. وفي الجزائر أعلن عن تشكيل شركة "الحملة لتحلية المياه" بحصة 70% منها لشركة أمريكية و30% لشركة الطاقة الجزائرية بتكلفة تتجاوز 200 مليون دولار.

وفي مجال فتح قطاع الطيران المدني للاستثمار الخاص في عدة دول عربية أعلنت سلطة الطيران المدني في مصر عن تلقيها 6 طلبات من مستثمرين محليين وأجانب لإنشاء شركات طيران خاصة، ومن جهة أخرى أعلنت مصر للطيران تلقيها 4 عروض من شركات أجنبية للمساهمة في رأس المال، كما بدأت في السعودية أول شركة سعودية

العاشر من رمضان في مصر بقيمة 105 ملايين دولار منها مشروع لإنتاج مادة (بي سي) ومشروع لصناعة المستلزمات الطبية والأدوات الرياضية، كما قررت شركة سعودية لصناعة المكيفات بالتعاون مع شركة جزائرية إقامة مصنع للمكيفات في الجزائر. وقامت شركة سعودية أخرى بشراء الشركة المصرية للأسمدة بعد تخصيصها بقيمة 740 مليون دولار.

وفي القطاع المصرفي تقدم أحد البنوك الكويتية بطلب إلى البنك المركزي العراقي لفتح بنك في منطقة أربيل برأسمال يبلغ نحو 5 ملايين دولار، في حين تم الإعلان أن بنكا كويتيا آخر ومجموعة من رجال الأعمال الكويتيين وبالاشتراك مع رجال أعمال عراقيين قد اتفقوا على تأسيس بنك كويتي-عراقي في بغداد برأسمال يبلغ نحو 3 ملايين دولار تكون فيه نسبة المشاركة الكويتية 49%، وفي فلسطين أعلن عن قيام مجموعة استثمارية كويتية بشراء مليون سهم من اسهم بنك القدس للتنمية والاستثمار والذي يتخذ من رام الله مقرا له، كما يعتزم بنك دبي الإسلامي شراء 60% من أسهم بنك الخرطوم المملوك بنسبة 99% للحكومة السودانية.

وفي قطاع السياحة بدأت الخطوات التنفيذية لتأسيس البنك السياحي العربي، وأعلن في فلسطين عن قيام شركة استثمارية كويتية بشراء حصة تعادل 3 ملايين دولار في مؤسسة الفنادق الفلسطينية، وفي لبنان تم إطلاق مشروع "تلال العبادية السياحي" بتكلفة تقديرية تبلغ نحو 100 مليون دولار تملكه شركة كويتية وستقوم ببنائه ضمن نظام التملك الحر للوحدات السكنية بهدف جذب المصطافين الخليجين في لبنان، وفي المغرب تم التوقيع على اتفاقية بين حكومة قطر والحكومة المغربية تتعلق بمشروع استثماري سياحي بكلفة تقارب 700 مليون دولار، أما في مصر فقد تقدمت شركة

فندقية لها خارج المنطقة العربية في استراليا لإقامة منتجع سياحي بكلفة تصل إلى 39 مليون دولار. وفي قطاع **البنية التحتية**، تم التوقيع على مذكرة تعاون مشترك بين هيئة قناة السويس المصرية والحكومة الهندية للإفادة من الخبرة المصرية لشق قناة تربط شواطئ الهند الشرقية والغربية.

تنامي الاستثمارات العربية البينية...

أعلن خلال الربع الثالث من العام عن التوقيع على اتفاقيات لتأسيس شركات قابضة للاستثمار بين الدول العربية، ففي سوريا تم الاتفاق على إنشاء شركة قابضة سورية - قطرية برأس مال 200 مليون دولار للاستثمار في قطاعات مختلفة، وفي الكويت تم الإعلان عن تأسيس الشركة الكويتية - السودانية القابضة برأسمال يبلغ نحو 50 مليون دولار مملوكة بالكامل للقطاع الخاص الكويتي وستعمل الشركة في جميع القطاعات داخل السودان. وكانت قد تأسست الشركة الكويتية - الأردنية القابضة في الأردن والتي يساهم مستثمرون كويتيون بنسبة 92% من رأسمالها.

وفي قطاع الصناعة وفي ظل الطفرة العقارية التي تشهدها معظم الدول العربية تنامت صناعة الاسمنت إذ قامت شركة مصرية بالبداية في تشغيل خط الإنتاج الثاني باستثمارات بلغت نحو 192 مليون دولار في مصنع اسمنت تمتلكه في الجزائر، كما ستنشئ مصنعا آخر للأسمنت الأبيض في الجزائر بتكلفة 172 مليون دولار وبطاقة إجمالية تبلغ 550 ألف طن. وتمتلك شركة سعودية حصة 35% من مصنع اسمنت في الجزائر، وفي الأردن أعلنت الشركة الكويتية - الأردنية القابضة عن استثماراتها يبلغ حجمها 230 مليون دولار لإقامة مصنع للأسمنت يبدأ الإنتاج فيه عام 2008. ومن جهة أخرى اتفق رجال أعمال مغاربة على التعاون مع آخرين مصريين على إقامة 7 مشروعات استثمارية مشتركة في منطقة

بهدف إقامة مشروع عقاري لإنشاء مجمعات سكنية، في حين أعلنت شركة عقارية إماراتية ضخمة عن عزمها على استثمار ما يقارب من 4 مليارات دولار في الباكستان والهند، وفي **القطاع المصرفي** باشر بيت التمويل الكويتي تقديم الخدمات المالية والمصرفية من خلال فرعه الذي افتتح مؤخرا في ماليزيا وحصلت مجموعة استثمارية إماراتية في الباكستان على ترخيص لإنشاء بنك إسلامي برأسمال يبلغ 35 مليون دولار، كما قام مصرف الاستثمار العالمي انفستكورب الذي يتخذ من البحرين مقرا له بشراء شركة خدمات المعلومات الأمريكية (سي سي سي سي) المتخصصة في مجال البرمجيات المتطورة وانظمة الاتصالات وتقنيات الانترنت بصفقة بلغت قيمتها نحو 495 مليون دولار. وفي قطاع **الاتصالات** قامت شركة اوراسكوم للاتصالات المصرية بشراء حصة تعادل 63% من شركة اتصالات ايطالية وبلغت قيمة الصفقة نحو 3,72 مليار دولار، كما أعلنت مجموعة اتصالات الإماراتية عزمها استثمار نحو 500 مليون دولار في قطاع الاتصالات في بنغلاديش، وفي قطاع **الصناعة**، تم وضع حجر الأساس لأول مشروع بتروكيماويات لشركة أرامكو السعودية في الصين، كما سعت شركة دوبال الإماراتية لامتلاك ما نسبته 25% من الشركة الكندية للألمونيوم، وقامت كذلك بإنشاء مصفاة للألومينا من صخور البوكسيت في الهند بكلفة تصل إلى 1,1 مليار دولار تساهم فيها بنسبة 74%، وتمتلك "مبادلة للتنمية" وهي شركة استثمارية مملوكة لحكومة أبوظبي، حصة تعادل 5% من أسهم شركة فيراري الإيطالية بصفقة قيمتها 114 مليون يورو، وأعلن عن تشكيل شركة مصرية- برازيلية لتسويق المعدات الطبية ذات المنشأ المصري في البرازيل، وفي **قطاع السياحة**، أعلنت مجموعة إماراتية عن استثمار 150 مليون دولار في قطاع السياحة ببنغلاديش، وأعلنت شركة طيران الإمارات عن أول استثمار

شركة بين وزارة النقل المصرية وإحدى الشركات الكويتية برأسمال يقدر بنحو 900 مليون دولار لتنفيذ مشروعات مشتركة في مجال إنشاء شبكات الطرق والسكك الحديدية والموانئ، وأعلن في اليمن أن شركة دبي العالمية للموانئ ستتولى إدارة وتشغيل ميناء الحاويات في عدن كما ستستثمر الشركة نحو 360 مليون دولار لتطوير البنية التحتية للميناء.

وفي قطاع الخدمات قامت مجموعة من الشركات الاستثمارية الكويتية بتكوين تجمع مالي استثماري لتأسيس شركة للخدمات اللوجستية في قطر برأسمال يبلغ 120 مليون دولار وستخدم الشركة في المرحلة الأولى السوق القطرية لتنتقل بعده إلى السوقين الأردني والعراقي، وتأسست في اليمن الشركة اليمنية - السعودية لإدارة مشروع المستشفى اليمني السعودي الألماني في صنعاء. وقامت شركة سعودية خليجية رأسمالها يبلغ نحو 32 مليون دينار بتأسيس شركة الطاقة المركزية المتخصصة في شئون تقديم الطاقة والتبريد المركزي في البحرين، ووقعت شركة كويتية على مذكرة تفاهم مع شركة تطوير العقبة الأردنية لإنشاء أول مركز أعمال متكامل في العقبة.

علاقات جديدة...

واصلت الدول العربية تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع مختلف دول العالم وانفتحت على دول ومناطق جديدة من غير شركائها التقليديين. وفي هذا الإطار لتعظيم الاستفادة من تطور العلاقات العربية - الصينية عقد في بكين اجتماع بين عدد من المسؤولين العرب والصينيين لمراجعة إنجازات منتدى التعاون العربي - الصيني الأول وسبل تعزيز التعاون في كافة القطاعات خاصة المجال السياحي، وعلى صعيد ثنائي، تم في مصر تأسيس الشركة المصرية - الصينية المشتركة للحفر والتي ستقوم بالتنقيب عن البترول داخل وخارج مصر باستثمارات تبلغ

بالإضافة إلى مشروع آخر للشركة ذاتها لبناء مجمع تجاري بكلفة تصل إلى 70 مليون دولار، كما أطلق مشروع عقاري ضخم مشترك بين بيت التمويل الخليجي والشركة الكويتية للتمويل والاستثمار وأمانة عمان (مشروع المدن الملكية) والذي يتوقع أن تبلغ تكلفته الاستثمارية مليار دولار وبدأ بمشروع بوابة الأردن والقرية الملكية، واتفقت شركة كويتية مع الجمعية العلمية الملكية الأردنية على إنشاء شركة مشتركة لإقامة مشروع عقاري مميز، وفي لبنان قامت شركة كويتية بفتح مشروعها العقاري الأول بتكلفة استثمارية بلغت 1,5 مليون دولار وأعلن تحالف سعودي - إماراتي عن البدء بتنفيذ مشروع عقاري مطل على الواجهة البحرية لإمارة أم القيوين وبتكلفة تبلغ 3,3 مليار دولار، وفي مصر ستقوم شركة اماراتية بإنشاء مجمع سكني تجاري كبير في منطقة المقطم باستثمارات ستصل إلى نحو 2,1 مليار دولار. وفي المغرب يقوم تحالف استثماري خليجي - مغربي بالتعاون مع الحكومة المغربية بالاستثمار في تطوير أرض مخصصة من قبل الحكومة لبناء وتسويق السكن الاجتماعي بتكلفة 500 مليون دولار كما تقوم شركة إماراتية يملكها رجال أعمال إمارتيون وسوريون ببناء برج سكني بقيمة 117 مليون دولار كما حصلت على ترخيص لبناء مركز تجارة عالمي في دمشق بتكلفة 530 مليون دولار.

وفي قطاع التكنولوجيا أعلنت شركة مصرية عن إنشاء مقر لها في الجزائر لتوسيع نطاق خدماتها لتشمل خدمات تكنولوجيا المعلومات في السوق الجزائري. وباشرت شركة سعودية في إنشاء مدينة صناعية في الأردن لاستقطاب شركات تكنولوجيا المعلومات والمصانع ذات العلاقة، بتكلفة استثمارية أولية تبلغ نحو 80 مليون دولار.

وفي قطاع البنية التحتية تم تأسيس

استثمارية كويتية إلى الهيئة العامة للتنمية السياحية لإقامة مشروع سياحي متكامل في مدينة الغردقة باستثمارات إجمالية تصل إلى 500 مليون دولار، كما تعتزم شركة استثمارية سعودية الاستثمار في مشروع سياحي في الساحل الشمالي بعد قرار رفع الحظر عن العمل في منطقة الساحل الشمالي المصري، الذي اتخذ منذ 7 سنوات، بتكلفة استثمارية تصل إلى 520 مليون دولار، كما قررت مجموعة سعودية استثمار نحو 500 مليون دولار في 3 مشاريع للسياحة العلاجية في مناطق مرسى علم وشرم الشيخ وسفاجا في ظل تنشيط الحكومة المصرية لتشجيع السياحة العلاجية ومنح هذا القطاع المحفزات لجذب الاستثمار. كما أعلنت شركة كويتية تأسيسها شركة استثمارية عقارية في السعودية لتنفيذ مشروع منتجع رمال السياحي بكلفة تصل إلى 107 ملايين دولار.

وفي قطاع النفط والغاز أصدر رئيس مجلس الوزراء السوري قرارا بالترخيص لشركة سورية - إماراتية مشتركة للتنقيب عن الآبار النفطية وتقديم الخدمات اللازمة في هذا المجال ويبلغ رأس مال الشركة 10 ملايين دولار، كما منحت تونس عقدين للتنقيب عن النفط لشركة إماراتية بقيمة 4 ملايين دولار.

وفي القطاع الزراعي قام مستثمر عراقي بشراء الشركة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية بقيمة 9 ملايين دينار.

وتشهد الدول العربية طفرة نوعية في الاستثمارات المتجهة إلى قطاع العقار إذ تشير الأرقام إلى أن توقعات الاستثمارات في الإنشاءات والعقارات في منطقة الخليج لوحدها ستتجاوز 250 مليار دولار نهاية العقد الحالي. أما على صعيد النشاط الحالي ففي الأردن باشرت شركة سعودية - عراقية بالعمل في مشروع عقاري ضخم (مدينة السلام) بتكلفة إجمالية تجاوزت مليار دولار،

الوطنية الفلسطينية 9 اتفاقيات اقتصادية وضعت أسس التعاون بين المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيذا) والمركز الفلسطيني للتجارة (بال تريد) وتعزيز الاستثمارات بين البلدين وتجارة الترانزيت والنقل والمواصلات وإقامة مناطق صناعية مشتركة وإقامة منطقة تجارة حرة وتخزين البضائع الفلسطينية على الجانب الأردني من الحدود، واتفاقية للتحكيم وحل النزاعات وأخرى للمواصفات والمقاييس.

تطورات نوعية في بيئة الاستثمار...

فيما يتعلق بالتطورات التشريعية التي شهدتها غير دولة عربية، صدر في مصر قانون الضرائب الجديد، كما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 3 لسنة 2005 والخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وتم الانتهاء من إعداد مشروع قانون هيئة التنمية الصناعية التي ستحل محل الهيئة العامة للتصنيع وستتولى مسؤولية تنمية المناطق الصناعية وتنفيذ السياسات الصناعية للدولة. وفي ليبيا أصدرت اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) قرارا يقضي بالسماح بالاستثمار للمواطنين الليبيين ورعايا الدول العربية والأجنبية في مجالات الصناعة والزراعة والصحة والخدمات بأنواعها على أن يكون الحد الأدنى لحجم الاستثمار الأجنبي بالمشروع 50 مليون دولار، وفي اليمن تم إعداد مشروع لإنشاء الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط بهدف تنظيم عملية تملك الأراضي وتسهيل شروط حيازتها وسهولة تنفيذ المشاريع الاستثمارية عليها، وفي الأردن وضع قانون جديد لتنظيم القطاع المصرفي ومكافحة غسل الأموال وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وتسهيل عملية تدفق الأموال، ومن ناحية أخرى أوقف الأردن العمل بنظام منح الجنسية للمستثمرين العرب وذلك بعد انتفاء الأسباب الاقتصادية

ولازالت المباحثات جارية بين تركيا ومصر لتوقيع اتفاقية تجارة حرة بينهما، وكانت سوريا قد وقعت اتفاقية تجارة حرة مع تركيا سابقا خلال هذا العام. وتجدر الإشارة إلى أن رؤوس الأموال العربية المستثمرة في تركيا تقدر بنحو 42 مليار دولار، وبلغ عدد الشركات العربية في تركيا نحو 200 شركة.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الأوروبية أعلن عن تشكيل مجلس أعلى بين مصر وإيطاليا لدعم وتنمية العلاقات التجارية والاستثمارية. وتم التوقيع على اتفاق بين الشركة المصرية لضمان الصادرات وشركة ساتشي الإيطالية لضمان حصيلية الصادرات المصرية المتجهة إلى إيطاليا، كما عقد في فرنسا المنبر الأوروبي الخليجي للتنمية البشرية لعام 2005، وأعلن في الكويت عن قرب التوقيع على اتفاقية ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات بين الكويت وأسبانيا. في حين لا زالت المفاوضات جارية بين دول الخليج والاتحاد الأوروبي من اجل توقيع إقامة منطقة تجارة حرة ومن المتوقع توقيع الاتفاقية قبل نهاية العام الجاري.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الأمريكية أعلن عن توقيع اتفاقية تعاون في مجال الاستثمار بين الولايات المتحدة والعراق ستعمل بموجبها الولايات المتحدة على دعم مبادرة لتأسيس هيئة عراقية مهمتها تسهيل الاستثمار في العراق، وواصلت عدة دول خليجية مفاوضاتها من اجل اقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة على غرار تلك المقامة مع البحرين والتي صدر مرسوم ملكي بحريني بالتصديق عليها.

وعلى صعيد العلاقات العربية الثنائية، وقعت كل من سوريا وسلطنة عمان اتفاقية ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات واتفاقية ثنائية لمنع الازدواج الضريبي ومذكرات تعاون في مجال النقل والتدريب، كما وقع كل من الأردن والسلطة

18 مليون دولار مناصفة بين الطرفين، كما وضع حجر الأساس لأول مشروع صيني في المنطقة الاقتصادية الخاصة شمال غرب خليج السويس باستثمارات تصل إلى 12,5 مليون دولار للغزل والنسيج، والجدير بالذكر أنه يوجد في مصر 127 شركة صينية 48 منها تعمل في مجال الغزل والنسيج و27 في المجالات الهندسية الإلكترونية و25 في قطاعات الصناعات الكيماوية وفي مجال التدريب وتبادل الخبرات، كما تم الاتفاق على قيام الحكومة الصينية بتدريب الكوادر المصرية على نظم الجمارك والفحص التجاري، وفي الإمارات تم الاتفاق بين شركة اتصالات الإماراتية وشركة صينية تقوم بموجبها الشركة الصينية بتقديم المعلومات عن فرص الاستثمار حول العالم في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وفي الكويت تم طرح أسهم اكتتاب الشركة الكويتية- الصينية التي تستهدف الاستثمار في الصين، وفي موريتانيا قامت شركة صينية بشراء 65% من حصة شركة استرالية في أحد حقوق الامتياز للتنقيب عن النفط.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الهندية تم الاتفاق على مشروع هندي- مصري مشترك يقام في مصر لإنتاج الأسمدة باستثمارات تصل إلى 350 مليون دولار يتم تصدير معظم إنتاجه للهند.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الماليزية تم إشهار شركة ليبية- ماليزية مشتركة للعمل في مجال الطرق والإنشاءات، كما قامت شركة البترول الماليزية (بتروناس) بزيادة استثماراتها في مصر، وتوقيع اتفاقية مع حكومة السودان لبناء مصفاة نفط، في حين ستقوم شركة ماليزية أخرى بتطوير جزء من جزيرة الريم في ابوظبي.

وعلى صعيد العلاقات العربية - التركية وقعت كل من الإمارات وتركيا اتفاقية ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات،

عامين بالاتفاق مع شركة عالمية متخصصة. وفي البحرين صدر دليل "السوق البحرينية الناشئة 2005" كمرجع للأعمال والمؤسسات التجارية والمستثمرين في البحرين عن مجموعة أكسفورد للنشر البريطانية بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية البحريني، وقد سبق إصدار مثل هذا الدليل لعدد من الدول العربية منها الأردن وسوريا ومصر كما تعد المجموعة لإصدار دليل خاص بالكويت قريبا بالتعاون مع شركة جلوبال الاستثمارية الكويتية، وعقدت في تونس مائدة مستديرة حول استقطاب الاستثمارات الأمريكية لتونس نظمتها الوكالة الأمريكية للنهوض بالاستثمار الخاص (اوبيك) في الخارج والتي رصدت 100 مليون دولار لتشجيع الاستثمار في المنطقة، كما عقدت ندوة في المغرب حول الاستثمار في شمال أفريقيا. وفي فلسطين بدأت التحضيرات لعقد المؤتمر الأول للاستثمار في غزة والذي من المتوقع عقده خلال الربع الأخير من العام الجاري. وافتتحت هيئة المنطقة الحرة في رأس الخيمة مكتبا إقليميا لها في الهند من أجل التوسع في الخدمات المقدمة للشركات الهندية وجذبها للاستثمار في الإمارة.

على صعيد إنشاء مجالس وهيئات

جديدة، أعلن مجلس التعاون الخليجي عن إنشاء تجمع إقليمي لتوفير خدمات للقياس والمعايرة تخدم الصناعة ومختبرات الفحص والمسايرة بدول المجلس، وتم إنشاء أول مجلس إقليمي للغرف التجارية الأمريكية بالمنطقة يضم كلاً من مصر والأردن والعراق ولبنان والمغرب وتونس والجزائر، وسيتخذ المجلس من غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة مقراً له، وفي الإمارات وقعت مذكرة تفاهم بين دائرة التنمية الاقتصادية والتخطيط في ابوظبي ودائرة التنمية الاقتصادية في دبي لتنفيذ وتطوير مركز لتنمية الصادرات الإماراتية بالتعاون مع مركز التجارة العالمي لهدف تعزيز الترويج التجاري ودعم المصدرين في الإمارات، وقد

المؤسسة العامة للمواني السعودية قرارا بإعفاء البضائع من رسوم التخزين لمدة 3 أشهر بدلا من 20 يوما والتي كانت تمنح سابقا، وستطبق في 3 موانئ تطل على الساحل الغربي، وفي ليبيا بدأت جميع المنافذ البرية والموانئ والمطارات في تطبيق قرار إلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة للسلع والبضائع المستوردة من الخارج، وفي الإمارات أجازت إمارة ابوظبي قانونا يسمح للأجانب بتملك العقارات دون الأرض.

وعلى صعيد الجهود الترويجية

دخلت قطر في عضوية الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا)، التي تعتبر منبرا فعالا لتبادل الخبرات والتجارب في مجال الترويج للاستثمار بين دول العالم، وبذلك أصبحت قطر، ممثلة بإدارة ترويج الاستثمار في وزارة الاقتصاد والتجارة، العضو رقم 179 كما أن عدد الهيئات العربية الأعضاء في (وايبا) ارتفع إلى 24 هيئة عضواً في الرابطة من 19 دولة عربية. قام وفد من الأردن يشمل 30 شركة أردنية بزيارة إلى إيطاليا لجذب الاستثمارات الإيطالية، كما زار وفد من مؤسسة تشجيع الاستثمار (جيب) اليمن للبحث في الفرص الاستثمارية في مجال البنية التحتية والكهرباء مع هيئة تشجيع الاستثمار في اليمن (جيا)، ومن جهة أخرى واصل وفد من سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة حملته الترويجية في دول الخليج العربي لجذب الاستثمارات للعقبة، وفي إطار الجهود الترويجية لمصر قامت بعثة مكونة من 22 شركة تعمل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية برئاسة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري وعقد في بروكسل (بلجيكا) المؤتمر المصري الأوروبي للتجارة والاستثمار برعاية رئيس الوزراء المصري. وأعلن رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (جافي) عن إطلاق حملة الترويج الدولية لمصر لمدة

التي أوجبت العمل به. وفي سوريا تم التصديق على قرار لمجلس رئاسة الوزراء يسمح للمصارف السورية ببيع العملات الأجنبية من موجوداتها للمواطنين ويأتي هذا القرار ضمن سلسلة إصلاحات اقتصادية مدروسة ومتتالية.

وفيما يتعلق بتبسيط إجراءات ومعاملات الاستثمار، تم في مصر التوقيع على اتفاقية تعاون مشترك بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (جافي) وجمعية مستثمري مدينة العاشر من رمضان تم بموجبها تفويض الجمعية سلطات إتمام جميع الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات بمقرها من خلال الاتصال الدائم عبر شبكة الإنترنت، وتقوم وزارة الاستثمار بدورها بتطوير 3 مجمعات لخدمات الاستثمار على نسق مجمع خدمات الاستثمار الرئيس بالقاهرة، وستقدم هذه المجمعات خدمة الشباك الواحد للمستثمرين، ويجري العمل بمصر على تحديث 54 مكتبا للسجل التجاري ومكنتها بحيث أصبح بالإمكان اتمام تسجيل أي مشروع أو منشأة خلال 48 ساعة من تاريخ التقدم بالطلب، كما قامت اللجنة الوزارية في مصر لفض منازعات الاستثمار خلال الربع الثالث بحل 19 نزاعا بين المستثمرين والوزارات بأسلوب ودي، وتنظر في 17 شكوى تقدمت بها شركات استثمارية ضد أجهزة الدولة والوزارات. وفي سوريا تم البدء في تنفيذ مشروع تحديث وتطوير وزارة المالية السورية، بتمويل من المفوضية الأوروبية، بهدف تطوير الإدارة الضريبية وإصلاح المالية العامة والمحاسبة وتوفيق الإجراءات والأحكام الجمركية مع معايير الاتحاد الأوروبي في إطار التمهد لدخول اتفاقية الشراكة بينهما حيز النفاذ. وفي السعودية تم توقيع 17 اتفاقية بين الهيئة العامة للاستثمار (ساجيا) والجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار من أجل وضع آليات عمل وحلول عملية وعاجلة لإزالة معوقات الاستثمار في المملكة، واتخذت

المصارف، وفي مصر تم تدشين أول شركة لتقديم المعلومات الائتمانية ستقوم بتزويد البنوك بالمعلومات المتاحة عن العملاء الراغبين بالحصول على تسهيلات.

وعلى صعيد تطورات القطاع المالي الإسلامي، أعلن بنك قطر الوطني رسمياً عن افتتاح بنك "الوطني الإسلامي" والذي يعتبر أول مصرف إسلامي يؤسسه مصرف تجاري في الدوحة. وأجازت مؤسسة نقد البحرين تأسيس أول مصرف استثماري إسلامي متخصص في التمويل والاستثمار في المشاريع الناشئة والواعدة ورأس المال المضارب في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعلى صعيد تأسيس مناطق

صناعية ومناطق حرة جديدة تعتمزم دول مجلس التعاون الخليجي إنشاء أو التخطيط لإنشاء مناطق صناعية جديدة منها 8 في الإمارات و12 في السعودية و6 مناطق في سلطنة عمان و4 مناطق في الكويت ومنطقتان في البحرين وواحدة في قطر، علماً بأنه يوجد 41 منطقة ومدينة صناعية حالياً في دول مجلس التعاون الخليجي باستثمارات تتجاوز 100 مليار دولار، وفي مصر ستقام منطقة صناعية متخصصة للصناعات الخشبية بدمياط ومنطقة حرة جديدة بمدينة العاشر من رمضان ليبلغ عدد المناطق الحرة في مصر 11 منطقة من بينها 7 مناطق مكتملة المرافق و3 مناطق تم الانتهاء منها مؤخراً، وقرر مجلس الوزراء الأردني اعتماد مدينة معان لإقامة منطقة صناعية مؤهلة فيها ليصبح عدد المدن الصناعية المؤهلة في المملكة نحو 12 منطقة، كما قاربت عمليات تنفيذ أعمال البنية التحتية للمرحلة الثانية من منطقة الكرامة الحرة الواقعة على الحدود الأردنية - العراقية على الانتهاء وتضم

الفترة عدة اكتتابات في شركات الاتصالات والطاقة والتي لاقت إقبالا شديداً، فشهدت سلطنة عمان عملية الاكتتاب في شركة الاتصالات العمانية والإمارات اكتتاب شركة دانا غاز، وشركة أبوظبي الوطنية للطاقة وفي الكويت الاكتتاب الخاص لتمويل مشروع بوابة الأردن والقرية الملكية والإعلان عن الاكتتاب في الشركة الكويتية - الصينية القابضة، وفي السعودية طرحت شركة "الدريس" للخدمات البترولية 30% من أسهمها للاكتتاب العام ومن المتوقع أن تتجه سابق ل طرح 35% من أسهم مجمع البولي أفليبات للاكتتاب العام، وفي البحرين طرحت شركة البحرين للتجارة والملاحة الدولية 40% من أسهمها للاكتتاب.

وعلى صعيد التطورات في الأسواق

المالية أعلن عن إطلاق مؤشر داو جونز البحرين الذي سيقوم باحتساب أداء جميع الأسهم العادية المتداولة في السوق وفقاً للمعايير المعتمدة من مؤشر داو جونز الأمريكي، وتم في الإمارات الإعلان عن تأسيس بورصة دبي للطاقة من خلال مشروع مشترك بين دبي القابضة وبورصة نيويورك للطاقة والتجارة (نايمكس) لتكون أول بورصة للطاقة في الشرق الأوسط، كما تم إطلاق بورصة "سوق دبي المالي العالمي"، وفي قطر صدر مرسوم إنشاء "هيئة قطر للأسواق المالية" لتنظيم ومنح الترخيص للأسواق المالية والإدراج فيها، وفي مصر تم منح البنك العربي الأفريقي أول ترخيص لشراء الأسهم بالهامش.

وعلى صعيد النهوض بالقطاع

المصرفي وقع بنك بيبيلوس عقداً مع "وللدشيك" أصبح بموجبه البنك الأول في لبنان الذي يطبق خدمة للمعلومات الخاصة بالأوضاع المالية للأفراد والشركات والمنظمات لتقليل المخاطر العائدة على

بدأت الأعمال في "مركز قطر للمال" الذي سيقوم بأعمال تمويل المشاريع وإدارة الثروات الخاصة والتأمين والأعمال المصرفية، وفي مصر أعلن عن إنشاء صندوق لمواجهة الكوارث في مجال تصدير السلع الغذائية بهدف مواجهة ما يتعرض له المصدرين من قضايا إغراق، وتم التوقيع على بروتوكول بين وزارة التجارة المصرية والمفوضية الأوروبية لإنشاء أول صندوق لضمان مخاطر الائتمان على القروض المتوسطة والطويلة المدى برأسمال 10 ملايين يورو وسيوفر الصندوق الضمانات اللازمة للبنوك لتقديم التمويل لتحديث المنشآت المتوسطة والصغيرة في مصر، وتم الإعلان في فلسطين عن تأسيس بنك للفقراء برأسمال يبلغ نحو 20 مليون دولار وذلك لتمويل المشاريع الصغيرة من خلال قروض أقصاها 10 آلاف دولار وبضمان المشروع فقط.

وفي شأن افتتاح مكاتب وفروع

لمؤسسات وشركات دولية في المنطقة العربية تجرى الترتيبات لفتح فرع في مصر لمنظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" والتي تتبع لمنظمة "برلمانيون ضد الفساد" العالمية المدعومة من قبل البنك الدولي، كما احتضنت مصر مقر أول اتحاد للغرف التجارية الأفريقية والذي يعتبر خطوة مهمة على مستوى قارة أفريقيا لتنمية التجارة والاستثمارات وتطوير البنية الأساسية في الدول الأفريقية، في حين أعلن في دبي عن تأسيس مركز أبحاث طبي بالتعاون بين كلية هارفرد الطبية ومدينة دبي، واختارت شركة كوكاكولا العالمية مصر لتكون مقرها للفرع الإقليمي لشمال وغرب أفريقيا.

وعلى صعيد أسواق المال العربية، واصلت الأسواق المالية العربية انتعاشها غير المسبوق بتخطي معظم أسواق المال العربية الأرقام القياسية لمؤشراتها، وشهدت



المنطقة نحو 120 مستثمرا من جنسيات عربية وأجنبية.

صدر مؤخرا

ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية

أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) مؤخرا تقرير الاستثمار الدولي 2005، الذي كان محوره لهذا العام الشركات عابرة القوميات وتدويل البحث والتطوير. ووفقا للبيانات التي جاءت في التقرير، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال عام 2004 حوالي 648,1 مليار دولار مرتفعا بنسبة 2,5% عن التدفقات الواردة في عام 2003 والتي بلغت 632,6 مليار دولار (بعد التعديل)، وحسب تلك البيانات بلغت حصة الدول النامية من التدفقات نحو 233,2 مليار دولار أو ما نسبته 36% من إجمالي التدفقات وهي أعلى نسبة تصل إليها التدفقات الواردة إلى الدول النامية منذ عام 1997.

وفق تقرير الاستثمار الدولي لانكتاد

وليبيا)، في حين لم تشهد فلسطين أية تدفقات خلال العام.

واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين الدول العربية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ بلغت التدفقات الوافدة إليها نحو 1,9 مليار دولار، تلاها السودان (نحو 1,5 مليار دولار) ومصر (1,3 مليار دولار) وسوريا (1,2 مليار دولار) والجزائر (0,9 مليار دولار)، وقد استحوذت هذه الدول الخمس على ما نسبته 55% من إجمالي التدفقات

وهي أعلى مستويات تسجلها منذ بدأت برصد هذه التدفقات.

وشهدت 15 دولة عربية (السعودية ومصر والإمارات والبحرين والعراق والجزائر والأردن والسودان وسوريا وموريتانيا وتونس وقطر وجيبوتي والكويت والصومال) تزايدا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها، بينما تراجع بنسب متفاوتة هذه التدفقات في 5 دول عربية (المغرب وسلطنة عمان ولبنان واليمن

وقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية عام 2004 بما نسبته 25% مقارنة مع عام 2003، حيث بلغ إجمالي التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (21 دولة شملها التقرير) نحو 12,2 مليار دولار عام 2004 مقابل 9,8 مليار دولار عام 2003. وبلغت حصة الدول العربية ما نسبته 5,2% من التدفقات المتجهة إلى مجموعة الدول النامية وما نسبته 1,9% من إجمالي التدفقات على مستوى العالم،



مليون دولار

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية (1995-2004)

المجموع	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	الدولة / السنة
9,835	853	2,314	481	2,825	215	850	417	1,188	357	335	المغرب
8,144	1,253	237	647	510	1,235	1,065	1,076	887	636	598	مصر
5,778	882	634	1,065	1,196	438	507	501	260	270	25	الجزائر
5,486	865	517	217	81	364	454	180	329	2,048	431	البحرين
5,439	639	584	821	486	779	368	668	365	351	378	تونس
5,379	1,511	1,349	713	574	392	371	371	98	-	-	السودان
4,781	1,867	778	453	20	1,884-	780-	4,289	3,044	1,129-	1,877-	السعودية
4,314	1,206	1,084	1,030	110	270	263	82	80	89	100	سوريا
3,787	679	625	624	296	252	113	347	418	339	94	قطر
3,051	840	30	1,307	1,184	515-	985-	258	232	301	399	الإمارات
2,853	620	424	64	100	787	158	310	361	16	13	الأردن
2,165	288	358	257	249	298	250	200	150	80	35	لبنان
929	18-	528	26	83	16	39	101	65	60	29	سلطنة عمان
777	300	214	118	92	40	1	-	1	4	7	موريتانيا
495	-	5-	20	62	189	218	7	4	-	-	فلسطين
298	300	5	2-	6-	3-	7-	7	1	1	2	العراق
294	20-	67-	7	147-	16	72	59	20	347	7	الكويت
69	33	11	4	3	3	4	3	2	3	3	جيبوتي
11	9	-	-	-	-	1-	-	1	1	1	الصومال
405-	131	143	145	101-	142-	128-	128-	82-	136-	107-	ليبيا
715-	21-	6	102	136	6	308-	219-	139-	60-	218-	اليمن
62,765	12,217	9,774	8,074	7,711	2,629	2,495	8,740	7,288	3,582	255	إجمالي الدول العربية
1,912,431	233,227	166,337	155,528	219,721	252,459	231,880	194,055	193,224	152,700	113,300	الدول النامية
7,179,166	648,146	632,599	716,128	817,574	1,387,953	1,086,750	690,905	481,911	386,100	331,100	العالم

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) تقرير الاستثمار الدولي 2005

مليون دولار

حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً (2004-1995)

الدولة / السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
العالم	331,100	386,100	481,911	690,905	1,086,750	1,387,953	817,574	716,128	632,599	648,146	7,179,166
الدول المتقدمة	203,500	219,900	269,654	472,545	828,352	1,107,987	571,483	547,778	442,157	380,022	5,043,378
الدول النامية	113,300	152,700	193,224	194,055	231,880	252,459	219,721	155,528	166,337	233,227	1,912,431
دول الاقتصادات المتحوّلة	14,300	13,500	19,033	24,305	26,518	27,508	26,371	12,821	24,106	34,897	223,359
مجموع الدول العربية	255	3,582	7,288	8,740	2,495	2,629	7,711	8,074	9,774	12,217	62,765
نسبة الدول العربية للدول النامية	0.23%	2.35%	3.77%	4.50%	1.08%	1.04%	3.51%	5.19%	5.88%	5.24%	3.28%
نسبة الدول العربية للعالم	0.08%	0.93%	1.51%	1.27%	0.23%	0.19%	0.94%	1.13%	1.55%	1.88%	0.87%
عمليات الاندماج والتملك	186,593	227,023	304,848	531,648	766,044	1,143,816	593,960	369,789	296,988	380,598	4,801,307
حصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك كإنتاج	0.024%	0.107%	0.297%	0.088%	0.154%	0.152%	0.543%	0.165%	1.925%	0.251%	0.314%
حصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك كمشتري	1,689	1,201	1,874	397	1,417	1,900	740	3,005	1,981	1,203	15,407
حصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك كمشتري	0.905%	0.529%	0.615%	0.075%	0.185%	0.166%	0.125%	0.813%	0.667%	0.316%	0.321%

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد) تقرير الاستثمار الدولي 2005

خلال الفترة (1995 - 2004) بنسبة تبلغ 3,3% من

الاستثمارية للدول لعربية. الاستثمار الأجنبي المباشر

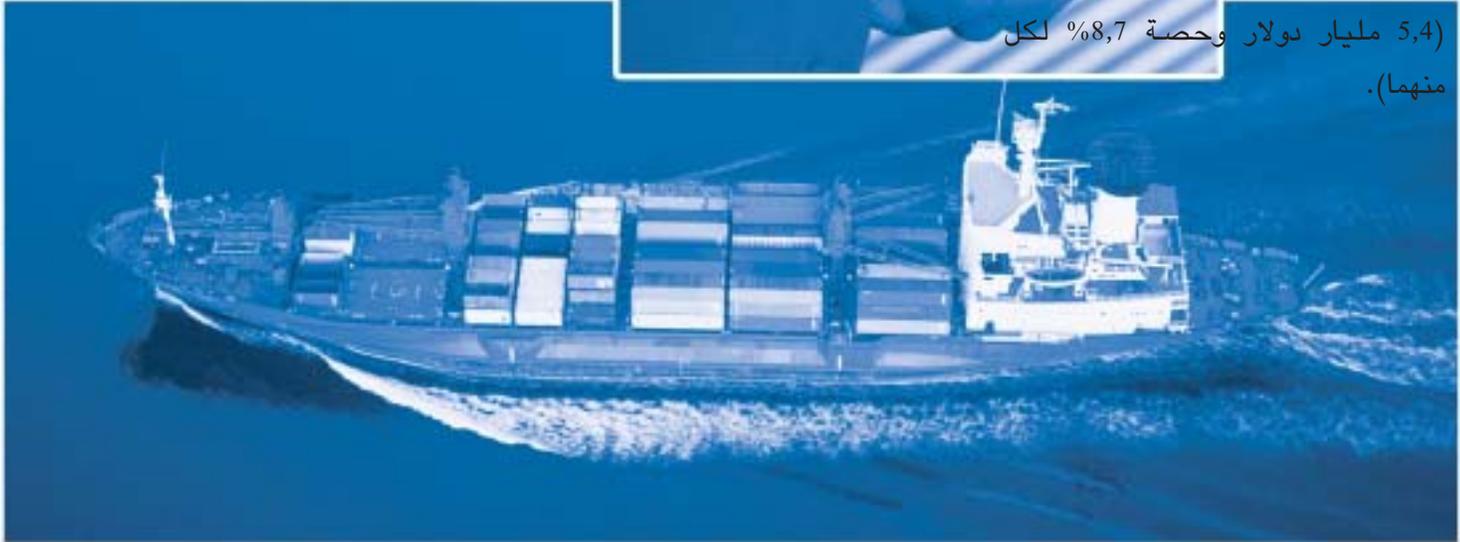


وقد سجل مجمل تدفقات الوارد للدول العربية تراكمياً ما قيمته 62,8 مليار دولار الاستثمار الأجنبي في الدول



النامية وما نسبته 0,9% من الاستثمار الأجنبي على صعيد العالم، وسجلت بمعدل تدفق سنوي نحو 6,2 مليار دولار خلال هذه الفترة. وفي هذا المجال حافظت المغرب على تمتعها بالنصيب الأكبر من التدفقات التراكمية خلال هذه الفترة حيث بلغت 9,8 مليار دولار أو ما نسبته 15,6% من الإجمالي، تلتها مصر (8,1 مليار دولار وحصّة 13%) ثم الجزائر (5,8 مليار دولار وحصّة 9,2%) ثم البحرين (5,5% مليار دولار وحصّة 8,7%) وكل من تونس والسودان (5,4 مليار دولار وحصّة 8,7% لكل منهما).

سندكم للنجاح



الضمان الشامل لمستحقات المصدرين وأموال وعوائد المستثمرين

www.iaigc.org
operations@iai.org.kw

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت، هاتف: 965 4844500، فاكس: 965 4841240